

فريق العمل المعني بنظام إدارة معلومات  
العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأردن

# التقرير السنوي 2022





# جدول المحتويات

صفحة 4 الملخص التنفيذي

صفحة 6 السياق

صفحة 7 الاتجاهات الرئيسية

صفحة 12 مجالات التركيز المحورية

أ- الفترة الزمنية بين تاريخ وقوع الحادث وبين تاريخ الإفصاح عنه مستمرة فيه الانخفاض

ب- اتجاهات إيجابية للإحالات من الشرطة

صفحة 13 التوصيات



# 1 الملخص التنفيذي

مدير/ة حالة، و / أو انخفاض ترتيب أولويات البرامج المتخصصة أو الدعم المتخصص، مثل المساعدات النقدية، وخدمات سُبل العيش، وما إلى ذلك، ومن ناحية أخرى، لُوِحظ وجود اتّجاه عام، مفاده لجوء الناجين والناجيات إلى إدارة حماية الأسرة مباشرة عند التبليغ عن حالات العنف الذي تعرضوا له - علمًا بأن بيانات دائرة حماية الأسرة غير مشمولة في هذا التحليل. ويعزى ذلك أيضًا إلى زيادة جهود التوعية التي تزداد سنّةً بعد أخرى، ويميل الناجيات والناجيين إلى البحث عن الخدمات المتخصصة، والحصول عليها مباشرةً من مصادرها، عوضًا عن الحصول عليها من خلال الوكالات المعنية بإدارة الحالات، إذ أن توعية الأفراد مرارًا وتكرارًا، بالخدمات المتوفرة والوكالات المعنية بالإحالة، لكي يحصلوا على خدمات الاستجابة لحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي، جعلت البعض منهم/ن على دراية بمسار الإحالة، وأصبحوا يفضّلون بالتالي إحالة أنفسهم مباشرةً إلى الوكالات المُتخصصة؛ أما أسباب ذلك فيمكن أن تتمثل في تقليل الفترة الزمنية بين التبليغ عن حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي، وبين الحصول على الخدمة المُتخصصة، و / أو في انخفاض مستوى المخاوف المتعلقة بسرّيّة الحالات. ومن المحتمل أن تشمل العوامل المؤثّرة والمهمّة الأخرى التي لوحظت، التّشاطر المتزايد، والكفاءة المتربّبة على ذلك لدى المنظمات المجتمعية المحلية من حيث الوصول إلى الفئات السّكانية ورفع مستوى الوعي لديها بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وإدارة حالاته. كما أنّ المنظمات المجتمعية غير المشمولة في عضوية فريق العمل المعني بنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي، أخذت تُصبح أكثر اهتمامًا ومشاركةً في إدارة حالات هذا النوع من العنف، وأخذت تقوم باستقبال وإدارة الحالات دون أن تكون مشمولةً في هذه البيانات؛ وبذلك لا يتمّ الإبلاغ عن هذه الحالات على المستوى المشترك بين المؤسسات.

ومن جهةٍ أخرى، وبينما تكثّف المجتمع مع التّعافي من الآثار الصحية، والاجتماعية الاقتصادية، والنفسية للإغلاقات التي فرضت بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، فقد لوحظ حدوث تحوّل في أنواع العنف المبني على النوع الاجتماعي التي جرى التبليغ عنها، مع توفير خدمات الاستجابة لهذا العنف. فأثناء الحجر الصحي الذي جرى تفيذه خلال الأشهر التي أعقبت انتشار فيروس كوفيد-19، لوحظ ازدياد كل من حالات عنف الشريك الحميم (الزوج في هذا السياق)، والعنف الأسري والحرمان من الموارد، والعنف المبني على النوع الاجتماعي المُبسر عبر التكنولوجيا.

وبينما تكثّف الناس مع واقع الحياة خارج المنزل مرّةً ثانية، تمت ملاحظة حدوث انخفاض في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت؛ وهذا بدوره يفسر ذلك المستوى المُخفّض من عدد الحالات المُبشرة عبر التكنولوجيا، التي تم التبليغ عن ارتكابها من قبل الغرباء. ولوحظ أيضًا ازدياد في فقد الحالات المُبوبة في الفئة المصنّفة بمسمّى «عنف الشريك الحميم (الزوج في هذا السياق)» بنسبة 2,8% في العام 2022، مقارنةً مع مستواها في العام السابق. وقد أبلغت الكثير من الوكالات المعنية بجمع المعلومات، في إطار نظام إدارة المعلومات المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، عن ازدياد مستوى تعاطي المخدّرات، ومن المحتمل أن يكون هذا التعاطي قد يسّر وقوع العنف المبني على النوع الاجتماعي في سياق «عنف الشريك الحميم» (الزوج في هذا السياق). وكان حجم الضغوط الاجتماعية والاقتصادية المرتفعة

يُقدّم هذا التقرير معلومات عن حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي (GBV)، التي أفصح/ت عنها الناجيات والناجون في الأردن خلال العام 2022. وقد جُمعت المعلومات بموافقة الناجيات والناجين الذين تلقّوا دعمًا نفسيًا اجتماعيًا (من خلال نهج إدارة الحالات)، عن طريق العاملين لدى سبع منظمات أعضاء في فريق العمل المعني بنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي (GBV IMS). ويعتبر فريق العمل المعني بنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي الهيئة المسؤولة عن جمع البيانات ذات العلاقة بهذا النوع من العنف، والمحافظة عليها وتحليلها، إضافة إلى مسؤوليته عن ضمان أمن وحماية البيانات الحساسة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. كذلك يتولّى فريق العمل المذكور المسؤولية عن صياغة التقارير، وتقديم التوجيهات الاستراتيجية لبرامج العنف المبني على النوع الاجتماعي، المستندة إلى الفجوات والاتجاهات التي يتم تحديدها.

ومن المهمّ تسليط الضوء على أنّ البيانات والاتجاهات التي لوحظت في هذا التقرير لا تُمثّل مستوى انتشار العنف المبني على النوع الاجتماعي داخل الأردن (أو في أوساط مجتمعات اللاجئين المقيمين داخل هذا البلد)؛ وذلك نظرًا إلى أنّ هذه الاتجاهات تقتصر فقط على الحوادث التي أفصح/ت عنها الناجيات والناجون للمنظمات العاملة على جمع البيانات DGOs<sup>2</sup>، والمُشاركة في جهود / برامج الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي، والتي استعملت نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي في العام 2022. ووفقًا لذلك، فلا يُستحسن الاعتماد على هذه النتائج كمؤشر بديل غير مباشر على انتشار العنف المبني على النوع الاجتماعي في أي بيئة من البيئات، أو استعمال هذا المؤشر بمعزل عن غيره لرصد مستوى جودة مبادرات تدخلات البرامج. وبالرغم من المُحدّدات المذكورة أعلاه، فإن نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي يُعتبر النظام الأعلى جودةً في توفير البيانات المتعلقة بحوادث هذا النوع من العنف، المتوفرة في الوقت الحاضر للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، والتي يمكن استعمالها بشكلٍ فعّال لأغراض تحليل الاتجاهات، وتحسين مستوى التنسيق على صعيد منع وقوع حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي، والاستجابة لها عند وقوعها.

بعد حدوث زيادة في عدد الحالات المُفصح عنها في العام 2021، تم حدوث انخفاض في عدد الحالات، بنسبة 24,1%، في العام 2022. وبشكل عام، يمكن أن يعزى الانخفاض في التبليغ عن حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي إلى العديد من التّحديّات والتّغييرات، التي يُعتبر بعضها ذا طابعٍ داخلي بالنسبة إلى الوكالات - بما في ذلك ترتيب أولويات البرامج والتمويل، بينما يعتبر بعضها الآخر ذا طابعٍ خارجي يُمكن أن يرتبط بتصوّرات الفئات السّكانية العامة، عند التبليغ عن حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي. على سبيل المثال، واجه العديد من المنظمات تخفيضات في مستويات التمويل والتوظيف على المستوى الداخلي للمنظمة، مما أدى إلى انخفاض مستويات القدرات وأعباء القضايا لكل

1 وقّع أعضاء فريق العمل المعني بنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي (GBVIMS) على بروتوكول للمشاركة في المعلومات، يحدد الأدوار والمسؤوليات، وإجراءات حماية البيانات. وتشارك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR وصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA في رئاسة فريق العمل، بدعم فني من منظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF.

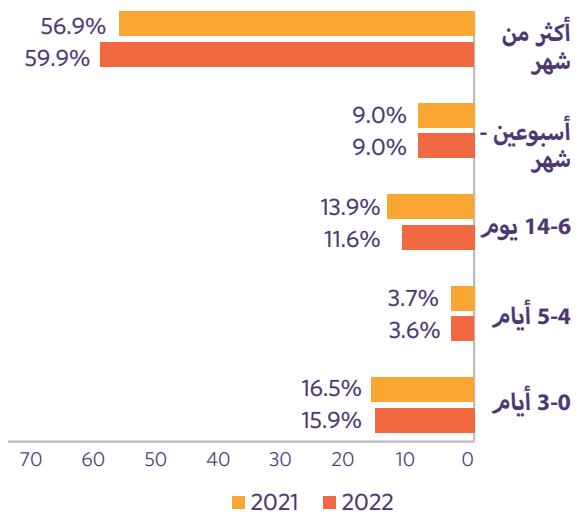
2 تتمثل المنظمات المعنية بجمع البيانات بالمنظمات التالية: منظمة إنترسوس INTERSOS، واتحاد المرأة الأردنية (JWU)، ومؤسسة نور الحسين (NHF)، ومؤسسة نهر الأردن (JRF)، ولجنة الإنقاذ الدولية (IRC)، ومنظمة المرأة العربية (AWO)، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية اللاجئين).



على رب الأسرة مرتببًا في السابق مع ارتفاع عنف الشريك الحميم والعنف الأسري في الوقت الذي أعقب بداية تفشي فيروس كوفيد-19، وقد استمرت ملاحظة ذلك بعد الحجر الصحي، نظرًا إلى أن الضغوط الاقتصادية - وارتباطها بانخفاض حالات الصحة العقلية والإجهاد، يمكن أن تُشكّل عاملاً من عوامل خطر زيادة التّعريض للعنف<sup>3</sup> وعلاوةً على ذلك، فقد تمّ خفض برامج المساعدات النقدية، أو تقييدها في العام 2022 بالنسبة إلى الكثير من مقدّمي خدمات الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي، وربما أسهم ذلك في خفض إجمالي حالات الإفصاح عن حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي، نظرًا إلى قلّة مستوى الدافعية إلى التبليغ للنساء اللواتي يتصوّن بأن المساعدات النقدية ربما تكون هي الحل لمخاوفهن المتعلقة بالحماية، بسبب ملاحظتهن تحقيق درجة ضئيلة من المنفعة الاقتصادية، أو عدم تحقيقها على الإطلاق. وهذا يشمل أيضًا حواجز أخرى يُمكن أن ترتبط بذلك، مثل منح بدل مواصلات محدود القيمة للوصول إلى المراكز، وكنتيجة للبرامج المتواصلة في مجال الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له، فقد انخفضت، بشكل جدير بالملاحظة، الفترة الزمنية بين وقوع حادثة العنف المبني على النوع الاجتماعي، وبين تاريخ الإفصاح عنها لدى وكالات إدارة الحالات وفق الرسم البياني أدناه. وكان الانخفاض الأكثر أهمية (من الناحية الإحصائية)، يتعلّق بالفترة المتعلقة بالتبليغ بين لحظة حادثة العنف وثلاثة أيام، وفي الحالات التي يُبلّغ عنها بعد مرور أكثر من شهرٍ على تاريخ وقوع الحادثة.

لقد أحدث انخفاض الفترة الزمنية بين وقوع حادثة العنف المبني على النوع الاجتماعي، وبين تاريخ التبليغ عنها آثارًا إيجابيةً مهمّةً، فقد عمل هذا الانخفاض على زيادة احتمالية مساءلة الجناة، وحسّن إمكانية وصول الناجيات والناجين إلى العدالة (القضاء). وقد مكّن التبليغ الفوريّ الناجيات والناجين من الوصول، بشكل سريع، إلى خدمات الدّعم، وحافظ على الأدلة الحاسمة واللازمة لعمليات التحقيق، وأسهم في الوقاية من وقوع حوادث العنف مستقبلاً. وقد أدّى التبليغ الفوريّ أيضًا إلى جمع البيانات الدقيقة، وزوّد عملية تطوير السياسات ومبادرات التدخل بالمعلومات. وقد عمل تشجيع الناجيات والناجين ومساعدتهم في كسر جدار الصمت المُحيط بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. وبشكل عام، فإن تقليص الفترة الزمنية للإبلاغ قد عزّز وجود بيئة أكثر أمانًا ودعمًا (مساندةً) للناجيات والناجين، بالإضافة إلى التأكيد في ذلك على أهمية معالجة موضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي، والوقاية منه / منع وقوعه.

### الوقت بين وقوع الحادث والإفصاح



<sup>3</sup> مشروع بورجن، «الفقر والعنف المبني على النوع الاجتماعي»: ، تم الدخول إلى الموقع في الحادي عشر من تموز / يوليو 2022. <https://borgenproject.org/poverty-and-gender-based-violence>.

## 2 السِّياق

2021، ومُسجلاً ارتفاعاً مقداره (0,5) نقطة مئوية عن المستوى الذي كان عليه في الربع الثاني من العام 2022. وبينما انخفض معدّل البطالة للذكور بمقدار (0,7) نقطة مئوية، ارتفع معدّل البطالة للإناث بمقدار (2,3) نقطة مئوية بالمقارنة مع الربع الثالث من العام 2021. وبمقارنة معدل البطالة في الربع الثالث من العام 2022 مع معدل البطالة في الربع الثاني من نفس العام، يُلاحظ بأن معدل البطالة للذكور قد انخفض بمقدار (0,2) نقطة مئوية، بينما ارتفع معدل البطالة للإناث بمقدار (3,7) نقطة مئوية. وتبيّن الإحصاءات تأثير جائحة كوفيد - 19 على الوضع الاقتصادي للأردن، وتحديدًا على سوق العمل، فيما يتعلّق بالعودة الوجيهة إلى المدارس، والتقليص التدريجي فيما يتعلّق بالعمل عن بعد، والتّغيرات الاقتصادية في الأردن.

وعلى الرّغم من الخطوات الإيجابية التي اتّخذتها الحكومة الأردنية لتزويد اللاجئين واللاجئين، السوريين والسوريين، بتصاريح عمل مجّانية، ومن تغيير الإطار القانوني لأنشطة العمل من المنزل، التي تمتلكها السوريات والسوريون، إلا أن معدّل البطالة ما زال مستمرّاً في الارتفاع، على نحو غير متناسب فيما بين فئات المجتمع، مؤثراً على النساء والشباب (من كلا الجنسين)، وعلى أولئك الذين يعملون في القطاع غير الرسمي (غير النظامي) و / أو الذين يعيشون في ظروف سيئة من الفقر الشديد.<sup>4</sup> ولا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه النساء في العمل، بصورة خاصّة (5% فقط من النساء السوريات حصلن على تصاريح عمل)، وذلك راجعاً على وجه التحديد إلى المواقف الاجتماعية، والافتقار إلى خدمات رعاية الأطفال، أو محدودية الوصول إلى تلك الرعاية، ونوع العمل المتوافر، وما إلى ذلك من الأسباب. أما معدل التشغيل وفقاً لعينة إطار تقييم الهشاشة (مواطن الضعف والقابلية للتأثر أو للتضرّر) فهو يبلغ نسبة 33% للاجئين السوريين (ذكوراً وإناثاً)، و 29% للاجئين غير السوريين (ذكوراً وإناثاً). وقد تبين بأن النوع الاجتماعي مؤثّرٌ تَبَوُّيٌّ قويٌّ على المشاركة في القوى العاملة والتشغيل: فنسبة 12% من النساء اللواتي جرى عقد مقابلات معهنّ يُشاركن في سوق العمل، بالمقارنة مع نسبة 71% من الرجال.<sup>5</sup> ومع أنّ الأردن قد دخل في مرحلة التعافي من صدمة فيروس كورونا (كوفيد - 19)، إلا أنّ ارتفاع أسعار السلع العالمية أدّى إلى حدوث تسارع في معدل التّضخّم الكلي "headline inflation"، وإلى بقاء ظروف سوق العمل تُمثّل تحدياً. حيث يؤثّر الارتفاع في الأسعار الذي حدث مؤخراً على على الأسر الأشدّ فقراً بشكل خاص، ولا يزال اللاجئين هم الأكثر تضرراً، بينما لا تزال فرص تشغيل المرأة وإدراج الدخل تخضع لتوقّعات المجتمع تجاه أداء أدوارهنّ المرتبطة بالنوع الاجتماعي. كذلك فإن كلاً من القيود المفروضة على حركة وتنقل المرأة، وعلى تفاعلها الاجتماعي - بحجة حمايتها من الاعتداء الجنسي والتحرّش، وأعباء الرعاية المنزلية، ودعم الأطفال في التعليم بسبب إغلاق المدارس أثناء تفشي الجائحة، زيادة مستوى مشاركة المرأة في سوق العمل.

بعد مرور اثني عشر عاماً على اندلاع الأزمة السورية، لا يزال اللاجئين السوريون يعيشون في الشتات، نظراً لاستمرار بلدهم في مواجهة أزمة إنسانية طاحنة، ضمن إطار نزاع تطاول أمده. ولا يزال نافذ المفعول قرارٌ تعليق تسجيل الأشخاص الذين دخلوا إلى الأردن عن طريق تأشيرة مُحدّدة؛ حيث تم إنفاذ هذا التعليق عملاً بقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 23 كانون الثاني / يناير 2019. وما زالت جهود المناصرة التي بُدلت مع الحكومة قائمةً ومستمرّة، بحثاً عن العمليات الأكثر ملاءمةً للتّحقّق من هؤلاء الأشخاص الذين تضرّروا من ذلك القرار، ثمّ تسجيلهم. وابتداءً من 31 كانون الثاني / يناير 2023، بلغ عدد اللاجئين السوريين الذين عادوا إلى بلد المنشأ، منذ 15 تشرين أول / أكتوبر 2018، ما مجموعه 48,118 لاجئاً.

وابتداءً من كانون الأول / ديسمبر 2022، سجّلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 660,892 لاجئاً سورياً في الأردن، وهو رقم كان وما زال ثابتاً على مدى السنوات الخمس الماضية بسبب ازدياد القيود المفروضة على دخول اللاجئين السوريين إلى المملكة. وقد بلغت نسبة النساء اللاجئات السوريات في الأردن 26.10%، بينما بلغت نسبة الرجال 24.64%، والفتيات 24.04% والفتيان 25.22%. وتمثّل النساء والفتيات نصف عدد أفراد مجتمع اللاجئين في الأردن (50.14%). ويعيش ما يقارب من 79.6% من اللاجئين المسجلين خارج المخيمات، ويتركّزون بصفة رئيسية في المناطق الحضرية والريفية في المحافظات الشمالية من الأردن، وعدد أقلّ منهم يعيش في المحافظات الجنوبية من البلد. أما ما تبقى من اللاجئين السوريين فيعيشون في المخيمات، وبصفة رئيسية في مخيم الزعتري (± 82,735 لاجئين)، ومخيم الأزرق (± 44,805 لاجئاً)، وفي المخيم الإماراتي الأردني (± 6,735). ويستضيف الأردن أيضاً مجتمعات من اللاجئين من بلدان أخرى؛ إذ يبلغ العدد الإجمالي اليميني المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 12,751 لاجئاً، ينبغي إضافة عددهم إلى مجتمعات اللاجئين الأخرى (المتعددة الجنسيات)، التي يستضيفها الأردن، ومنهم 62,132 لاجئاً عراقياً، وما يزيد عن 7,206 لاجئين من السودان والصومال، ومن بلدان أخرى.

لقد أخذ التزوُّج المُتطاول الأمد في إحداث تأثيرات شديدة الوطأة على النساء والفتيات داخل الأردن، الأمر الذي يزيد من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي والتعرُّض له، على اللاجئات واللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم، مصحوباً بارتفاع الطلب على الخدمات، فمنذ بداية الأزمة السورية، تعدّدت، وما زالت (تتعدّد) أوجه تسيق خدمات الاستجابة لحوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي، بهدف تلبية الاحتياجات التي يتم تحديدها للفئات المستضعفة والمعرضة للخطر من النساء والفتيات، ممّا يُعزّز المعايير المشتركة، التّهج (المقاربات) والليات ذات الصلة، ويبيّن القدرات الوطنية وتحديدًا تلك التي تلي الاحتياجات ذات الصلة بالاستجابة لحوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي.

ووفق بيانات دائرة الإحصاءات العامة في الأردن عن الربع الثالث من العام 2022، فقد بلغ معدل البطالة نسبة 20.5% للذكور مقارنةً مع نسبة 33.1% للإناث، مُسجلاً - أي معدّل البطالة = انخفاضاً في معدلات التشغيل بمقدار (0,1) نقطة مئوية بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام

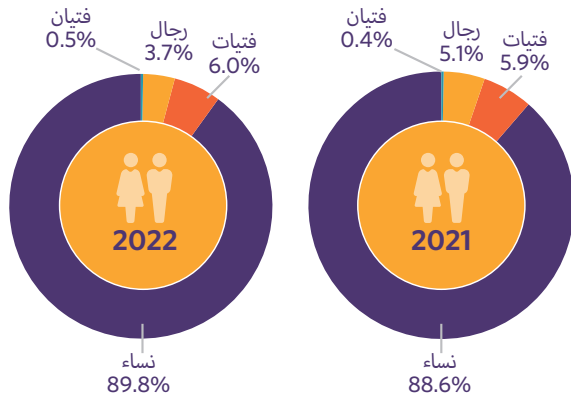
4 <https://www.unhcr.org/news/news-releases/jordan-issues-record-number-work-permits-syrian-refugees>

5 صموئيل هول، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية اللاجئين)، المكتب القطري - الأردن ٢٠٢٢. إطار تقييم الهشاشة: مسح السكان اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم.

# 3 الاتجاهات الرئيسية

فُزب وجود الجناة من النساء، وتكرار الإساءة إليهنّ والاعتداء عليهن قد أدى إلى ارتفاع إجمالي أعداد النساء اللواتي يُبلّغن عن العنف المبني على النوع الاجتماعي - بصورة خاصة، عندما نعلّم ونعرف بأنّ معظم الحالات المُبلّغ عنها تقع في إطار سياق العنف الأسري.

## الحوادث المبلغ عنها حسب العمر والجنس



وجود قصور في التبليغ عن حالات تعرّض الرجال والفتيان لحوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي بالمقارنة مع السنوات السابقة، مع حدوث انخفاض في النسبة المئوية لحالات الناجين من الذكور من 5.52% إلى 4.25%.

لوحظ انخفاض في الإفصاح عن حالات تعرّض الرجال والفتيان لحوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي مقارنة مع السنوات السابقة، مع حدوث انخفاض في النسبة المئوية لحالات الذكور الناجين من 5.52% إلى 4.25%، حيث لا تزال النساء والفتيات يُشكّلن الأغلبية الساحقة بين الناجيات والناجين، اللواتي يُراجعن مقدّمي الخدمات، نظراً إلى أن معظم برامجهم ما زالت تُعطي الأولوية لاستهداف النساء والفتيات بسبب نقص التمويل لدى الجهات مقدمة الخدمة ذات الصلة، ولأنهنّ لا يزلن هنّ المُتضرّرات، على نحو غير متناسب مع تضرّر الرجال والفتيان. ومع ذلك، فقد لوحظت جهوداً تُبدّل لإشراك الرجال والفتيان فيما يُوقره بعض مقدّمي خدمات الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي من هذه الخدمات، ومنها على سبيل المثال؛ خدمات الوقاية من حدوث هذا العنف، وجلسات التوعية الجماعية للذكور. ولا تزال قائمة تلك الحواجز التي تُحوّل دون إشراك الذكور، مثل الخوف من الوصم والافتقار إلى التوعية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، والخدمات المتوافرة. أما الأسباب الأخرى المتعلقة بانخفاض أعداد الحالات المبلغ عنها بين الذكور الناجين، فربما تكون مرتبطة بانخفاض حالات العنف الجنسي المُبلّغ عنها، والتي وقعت في السنوات السابقة في البلد الذي يُعتبر موطن الذكور الناجين أثناء التّزوج الداخلي، أو الاحتجاز لأسباب أمنية (كما كان واقع الحال بالنسبة إلى الحوادث التي بلّغ عنها الرجال والفتيان في السّنة الماضية).

انخفاض عدد الفتيات البافعات اللواتي يُبلّغن عن حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك حالات زواج الأطفال، ضمن الفئة العُمرية من 12 إلى 17 عاماً.

انخفض عدد حالات زواج الأطفال التي تم الإفصاح عنها في العام 2022، بالمقارنة مع السنوات السابقة، مع حدوث انخفاض كبير في إجمالي الحالات

لا تزال النساء والفتيات يشكّلن النسبة المئوية الكبرى من الحالات التي تم التبليغ / الإفصاح عنها (94%)

ما زالت النساء والفتيات يمثّلن النسبة المئوية الأعلى في التبليغ عن حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي، والتي تبلغ 94% من جميع الحوادث التي تمّ التبليغ عن وقوعها في العام 2022، وذلك يرجع إلى الكثير من الأسباب الاجتماعية الاقتصادية، وإلى الأسباب المتعلقة بالمجتمع وإمكانية الوصول. فأولاً؛ لا يزال اختلال ميزان القوى قائماً بين الرجال والنساء، ممّا يضع النساء في وضعٍ مستضعفٍ في حالة تعرضهن لأشكال مختلفة من العنف، ومنها على سبيل المثال؛ الاغتصاب، والإساءة الجنسية، والتحرّش (المضايقة)، والحرمان من الموارد.

مقارنةً بالرجال، من الممكن أن تجدّ النساء أنفسهنّ الأقلّ حيلة عند مواجهة العنف، وغير قادرات على البحث عن المساندة التي يحتجن إليها بسبب الوصم، والخوف المشروع من هجرهنّ والتخلّي عنهنّ من قبل الأصدقاء والعائلة، حيث يكون ذلك في كلتا الحالتين: سواء اخترن ترك الجاني («المسيء إليهنّ» أو «المعتدي عليهنّ»)، أو الدفاع عن حقوقهنّ والمطالبة بها. وهذا الوضع يتركّ النساء عُرضةً لتكرار الإساءة إليهنّ، ويجعلهنّ بالتالي يشعرنّ بالعجز عن الخروج من حالة العنف. ومن المحتمل أيضاً أن يُهدّد الجناة النساء بممارسة العنف المُبسر عبر التكنولوجيا (العنف الرّقمي)، و/أو، العنف الجسدي، والانتقام من أفراد أسرهنّ، ومن الممكن أن يصل العنف إلى حدّ القتل بدافع الشرف فيما لو اشتبه الجاني باحتمالية التبليغ عنه.

ومن منظورٍ آخر، وحتى في الحالات التي يكون فيها التّهديدُ بالحق الأذى بالنساء والفتيات المتعرّضات للعنف المبني على النوع الاجتماعي أقلّ احتمالاً، فإنّ قدرة هؤلاء النساء والفتيات على إعالة أنفسهنّ ماليّاً - لكي ينفصلن عن الجناة بطريقة تحفظ كرامتهنّ، وعلى إعالة أطفالهنّ، أمرٌ يصعب تحقيقه. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الحواجز التي تحوّل دون اكتساب تلك النساء والفتيات القدرات على تلك الإعالة تشمل ما يلي: الافتقار إلى المهارات المكتسبة أو التعليم للدخول إلى قوائم القوى العاملة، أو إعادة الدخول إليها مرةً أخرى (بعد الخروج منها)، وعدم قدرة أفراد أسر النساء والفتيات على تحمّل مسؤولية الالتزامات المعيشية، أو النفقات الناجية وأطفالها، وإلى عدم القدرة أو محدودية امتلاك تلك القدرات، وإلحاق الناجيات بدور الإيواء على نحوٍ يفى بالضرر، من جملة حواجز أخرى غيرها. ولذلك، فإنّ الكثير من النساء، وبخاصة الأمّهات منهنّ، يُقيمن أوضاعهنّ على التّحو التالي: «إنّ عدم ترك الحياة المعيشية مع الجناة، والاستمرار في العيش معهم، والارتفاع من الموارد المتاحة لهنّ تُعتبر كلها أفضل لهنّ، وتصبّ في مصلحتهنّ، ومن ثمّ فإنّهنّ يُحاولن - في الوقت ذاته - التّخفيف من الصّراع مع الجناة، ويُحقّقن مستوى التّصادم معهم، ويتّخذن تدابير السلامة اللازمة لحماية أنفسهنّ وأطفالهنّ من هؤلاء الجناة». ومن المهمّ الملاحظة بأنّ المقدرّة على الاعتماد ماليّاً على الذات ليست هي العامل الوحيد الذي يحدّ من قدرة النساء (اللواتي يعشن في علاقات تقوم على سوء المعاملة والإساءة من جانب الجناة) على ترك الحياة المعيشية معهم. فلا يزال موجوداً عامل الوصم القويّ الذي يُعرّض على النساء اللواتي يُبلّغن عن العنف في إطار العائلة أو في البيّة المنزلية، وهو يُشكّل معيقاً قوياً لهنّ يحول دون مقدرتهن على ترك الحياة المعيشية مع الجناة. ولذلك فإنّ



الجنسي بعض أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي الأكثر شدةً، ويرتبط بعواقب مَهْددة للحياة، إلا أنه يُعتبر من أشكال العنف التي تشهد قُصوراً في التبليغ عنه. ورغم استمرار الجهود التي يبذلها مقدّمو خدمات الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي، بهدف رفع مستوى الوعي بالإساءة الجنسية والخدمات السريّة، وبناء قدرات منظمات المجتمع المحلي، والمتطوعين وغير المُختصين بالعنف المبني على النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالإحالة الآمنة لحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي، والوقاية من الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية PSEA، فما زال التبليغ عن الاعتداءات الجنسية منخفضاً، وقد انخفض بشكل طفيف (بنسبة 6% مقارنة مع 8% في العام 2021)، كما انخفض إجمالي حالات التبليغ عن حالات العنف الجنسي بنسبة 40%. كذلك، فإن الوصم المرتبط بالتماس المساعدة، والخوف من مسألة التبليغ الإلزامي الجاري تطبيقه، تشكّل أحد الحواجز الرئيسية التي تُحول دون قيام الناجين بالإفصاح، مع اقتران ذلك بخطر انتقام الجناة المعروفين لدى الناجين جرّاء التبليغ عنهم، وبالمخاوف المتعلقة بالسلامة، وبالحالات الشديدة الوطأة، وحتى بخطر القتل بدافع الشرف.

انخفاض عدد حالات الاعتصاب التي تم الإفصاح عنها انخفاضاً ملحوظاً، بنسبة 1%، من عام 2021 إلى عام 2022

بالنسبة إلى حالات الاعتصاب المُفصّح عنها، فإننا نشهد استمرار في انخفاض عدد هذه الحالات، بانخفاض إجمالي نسبته 1% مقارنةً بالعام الماضي، ولتفسير هذا الاتجاه، إضافةً إلى العوامل التي ورد ذكرها أعلاه، والتي تُحول دون التبليغ ووصمة العار، لاحظ مقدّمو الخدمات تأثير المعوقات التي تحول دون نشر المعلومات التوعوية حول الاعتصاب، والافتقار إلى الوعي به، وبواعث القلق المتعلقة به، وإنفاذ القوانين التي تطوي ضمناً على التبليغ الإلزامي عن حالات الاعتصاب في سياق توفير الخدمات الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، و / أو عمل الشركاء، و / أو قطاعات الخدمات الأخرى، ومنها الخدمات الصحية والقانونية. وهذا يُمكن تفاقمه ببواعث القلق بشأن تَصَرُّف الجهات الأمنية أو الشرطيّة بالنيابة عن تلك القطاعات، الأمر الذي من الممكن أن يعمل على ازدياد احتمالية الانتقام، وبواعث القلق الأخرى المتعلقة بالسلامة، والمرتبطة بالجانبيّة والمجتمع. ولا يزال الاعتصاب ضمن سياق عنف الشريك الحميم، والذي يحدث في معظم الأحيان ضمن إطار الرابطة الزوجية «الاعتصاب الزوجي» يشهد قُصوراً شديداً في التبليغ عن حدوثه، نظراً إلى أنّ القانون أو الممارسة العملية في البيئات الرسمية وغير الرسمية من قِبَل مقدمي الخدمات وأفراد المجتمع، على حدّ سواء، لا تعترف به كشكلٍ من أشكال الإساءة. وكما أُوردت التقارير في بعض البلدان، فإن 8 من كل 10 حالات اعتصاب تقع على الناجيات والناجين من جُنَاةٍ معروفين<sup>8</sup>

ازدياد عدد حالات عنف الشريك الحميم (الزوج في هذا السياق) المُبلّغ عنها بنسبة 2,8%

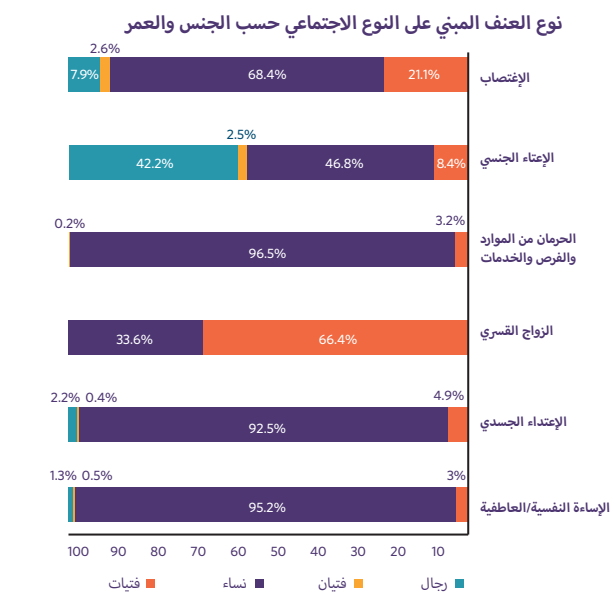
بالحديث عن سياق العنف بين الشركاء، يُظهر تقرير العام الحالي ازدياد عدد حالات عنف الشريك الحميم بنسبة 2,8%. ويبدو أن وجود الجناة داخل المنازل قد عمل على زيادة فرص حدوث العنف، ومن المحتمل أن تُعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع النسبة المئوية لمعدلات البطالة بعد تلاشي تأثير جائحة كورونا (كوفيد - 19)، نظراً إلى أن مختلف قطاعات السوق تكافح لتعويض النقص الذي ترتّب على الجائحة، وللتعافي اقتصادياً من الإغلاقات والتبّعات التي ترتّبت عليها. وربما عمل ذلك على تفاقم انتشار العنف باقترانه مع الإجهاد النفسي والذي من المرجّح أن يكون جميع أفراد العائلات قد عانوا منه كنتيجة للمتطلبات الاقتصادية وما رافقه من عدم تلبية الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء، والمأوى الذي يفرض بالعرض.

ووفق ما ذكره البنك الدولي، فإن أكثر من امرأة واحدة من كل أربع نساء (26%)، في الفئة العُمريّة 15 عاماً فأكثر، قد عانت من العنف على يدي

المبلغ عنها للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 17 عاماً؛ وبشكل أكثر تحديداً، انخفض إجمالي الحالات المبلغ عنها من 8,5% إلى 6,4%. وقد أُحدت هذا الانخفاض الواضح في إجمالي عدد الحالات بضعة تفسيرات ممكنة، تتراوح بين ارتفاع الوعي الكلي بالعواقب الوخيمة لزواج الأطفال، كنتيجة لتزايد التدخلات ذات الصلة مثل الحملات، والمبادرات الموجهة إلى البرامج القائمة على نهج إشراك العائلات في الحد من هذه الظاهرة، فيما يمكن تفسير ذلك الانخفاض بربطه بانخفاض قدرة مقدّمي خدمات الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي على الوصول إلى الفتيات اليافعات بسبب انخراطهنّ في المدارس. وبالإشارة إلى التقارير التي صدرت مُسبقاً عن نظام إدارة المعلومات المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، فقد لوحظ حدوث زيادة كبيرة جداً في حالات زواج الأطفال أثناء فترات الإغلاق بسبب جائحة كوفيد - 19، تُعزى إلى ارتفاع المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية التي واجهتها العائلات أثناء فترة الحجر الصحي، وإلى حالات التسريح من العمل، وإخفاق البعض في تبني أسلوب التعليم عن بُعد - التعلّم الإلكتروني.<sup>6</sup> ومع ذلك، فيُفترض أنّ تكون حالات زواج الأطفال قد انخفضت نظراً إلى أنّ هذه العوامل لم تُعد تنطبق على حياة الفتيات اليافعات في الوقت الحالي.

ويبدو أن هذا الاستنتاج مرتبط أيضاً بالتقارير الوطنية التي تحدّثت عن حالات زواج الأطفال.<sup>7</sup> ورغم انخفاض أعداد الفتيات اللواتي يُبلّغن عن حوادث التّعريض للعنف المبني على النوع الاجتماعي، إلا أن أعضاء فريق العمل استمروا في تنفيذ البرامج التي تشتمل على التدريب المهني، وجلسات الدعم النفسي الاجتماعي الجماعية، وجلسات التوعية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي للذكور والعائلات، إضافةً إلى تنفيذ مبادرات التدخل العائليّة الجماعية.

## أ- أنواع العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي



انخفاض عدد حالات العنف الجنسي التي تم الإفصاح عنها بنسبة 40%، مع انخفاض عدد حالات العنف من 8% إلى 6% من إجمالي عدد الحالات

تتعلّق إحدى النتائج الأكثر إثارة للاهتمام في سنة التبليغ 2022 بإجمالي عدد حالات العنف الجنسي التي تم الإفصاح عنها. فبينما يُشكّل الاعتداء

<sup>6</sup> زواج الأطفال في سياق نقّسي جائحة كورونا كوفيد-19 - تحليل للاتجاهات، والبرامج والمقاربات البديلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) - صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2021.

[https://www.unicef.org/mena/media/11956/file/Child%20Marriage%20in%20the%20context%20of%20COVID-19-%20MENA%20Regional%20Analysis\\_High%20Res%20\(1\).pdf](https://www.unicef.org/mena/media/11956/file/Child%20Marriage%20in%20the%20context%20of%20COVID-19-%20MENA%20Regional%20Analysis_High%20Res%20(1).pdf)

<https://www.jordannews.jo/Section-109/News/Jordan-witnessed-decline-in-registered-child-27783-marriages-in-2022>





الشريك الحميم لمرة واحدة، على أقل تقدير، منذ أن كانت في سن الخامسة عشرة من عمرها.<sup>9</sup> وبالرغم من عدم قياس ذلك كمياً من خلال نظام إدارة المعلومات المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، إلا أن العديد من التقارير غير الرسمية من الناجيات والناجين ومن مديري الحالات تفيد بوجود اتجاه متزايد نحو تعاطي المؤثرات العقلية والمخدرات، كخلفية وكمعامل مُسرّع لممارسة عنف الشريك الحميم، والأشكال الأخرى من العنف الأسري. ويذكر البنك الدولي بأن الشريك الذي يتناول الكحول، بشكل مُفطر، يرفع مستوى خطر تعرّض المرأة لعنف الشريك بمقدار خمسة أضعاف.<sup>10</sup> وهذا يبدو بمثابة آلية تكيف سلبية للإجهاد المتزايد الذي شوهدت ممارسته من قبل الجناة كنتيجة لما ورد أعلاه.

## ب- الجنسية والإعاقة

جنسية الناجيات والناجين من الأقليات، من غير السوريين، تضاعف عددها تقريباً، من (0) % إلى (2) %.

رأى مقدّمو الخدمات حدوث زيادة في عدد جنسيات الأقليات التي أفصحت عن حالات العنف، بسبب ما بذلوه من جهود التواصل التثقيفي التوعوي، ويفضل خدمات الهاتف المحمول والخط الساخن التي توافرت لهم، في ظل محدودية إمكانية الوصول. فقد نفّذت بعض المنظمات غير الحكومية برامج استراتيجية بمشاركة الجهات الفاعلة الحكومية التي تعمل على دعم الحالات الناشئة عن الاتجار بالبشر، وهي - إلى حد كبير - ليست من الجنسية الأردنية، أو الجنسية السورية.

ازدياد نسبة المواطنين /ات/ الأردنيين /ات، الذين أفصحوا عن حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي، بنسبة 4% من العام 2021، إلى العام 2022.

لقد شهد العام 2022 زيادة في النسب المئوية للناجيات والناجين الأردنيات والأردنيين الذين تلقوا المساعدة من أعضاء فريق العمل المعني بنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي (زيادة بنسبة 4% مقارنةً بعام 2021). وهذه زيادة متواصلة ابتداءً من الأعوام السابقة، بنسبة 3 - 4% تقريباً في كل عام. ويمكن أن تُعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع عدد برامج التوعية بشأن توافر الخدمات التي تستهدف الأردنيات والأردنيين، وتعزيز الشراكات بين المنظمات العاملة على جمع البيانات، وبين منظمات المجتمع المحلي.

انخفاض عدد الناجيات والناجين من ذوات وذوي الإعاقة، اللواتي أفصحن / الذين أفصحوا عن حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي، من العام 2021، إلى العام 2022، من 2.2% إلى 1.6% من إجمالي الحوادث المُبلّغ عنها

بالمقارنة مع العام 2021، انخفضت النسبة المئوية للتبليغ (عن حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي) من قِبَل الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك رغم الجهود المُركّزة على هذا الموضوع، والاستراتيجيات البرمجية التي نفّذت للوصول إلى هذه الفئة المجتمعية، وتثقيفها وتوعيتها. ويأتي هذا الانخفاض كنتيجة للافتقار إلى الخدمات الشمولية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، في بعض المناطق من الأردن، بالإضافة إلى غياب سُبل النقل الميسورة الكلفة التي يُمكن تحمّلها، والتي يُمكن الوصول إليها. وقد تحتاج أيضاً الناجيات والناجون من العنف المبني على النوع الاجتماعي من ضمن الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة، إلى من يرافقهم من أفراد العائلة للوصول إلى مقدّمي الخدمات. ولكن، نظراً إلى أنّ حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي ضد الأشخاص من ذوي الإعاقة المفصح عنها عالمياً يتم ارتكابها بشكل أساسي من قبل أفراد عائلاتهم، الأمر الذي يجعل من الصعب العثور على أفراد الأسرة الداعمين الذين يوافقون على مرافقة الناجية / الناجي من الأشخاص من ذوي الإعاقة لمراكز المساعدة.<sup>11</sup> ورغم ذلك، فإن الأعراف الاجتماعية تفرض قيوداً أخرى على الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى عائلاتهم، من حيث تقبّل حقوقهم واحترامها، الأمر الذي دفع بعض العائلات إلى إخفاء أفراد عائلاتهم من ذوات وذوي الإعاقة.

<sup>9</sup> <https://genderdata.worldbank.org/data-stories/overview-of-gender-based-violence>

<sup>10</sup> المرجع نفسه.

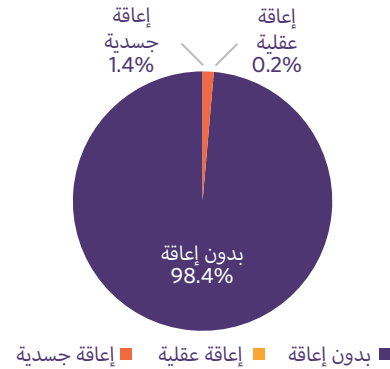
<sup>11</sup> [https://www.un.org/womenwatch/daw/csw/csw57/side\\_events/Fact%20sheet%20with%20disabilities%20FINAL%20.pdf](https://www.un.org/womenwatch/daw/csw/csw57/side_events/Fact%20sheet%20with%20disabilities%20FINAL%20.pdf)

وفيما يتعلّق بقطاع سبل العيش، فإنّ هذا القطاع يستمرّ في تمثيل الفجوة الأوسع نطاقاً في مدى توافر الخدمات والخدمات المرفوضة من قبل الناجيات والناجين. ويلاحظ بأنّ معايير الدخول في برامج سبل العيش ذات طبيعة صعبة، ومن الأمثلة على هذه الصعوبة، تقييد مواعيد الانضمام إلى / الالتحاق ببرامج سبل العيش طوال العام، وطول فترة الانتظار للانضمام، والافتقار إلى شروط متناسقة تُطبّق على الجميع. وقد رفض البعض من الناجيات والناجين التسجيل في أي خدمة من خدمات سبل العيش، وذلك خشية خفض أو إلغاء المساعدات النقدية التي يتلقونها ابتداءً من تاريخ الانضمام. ومع مرور الزمان، تجنّب الأشخاص ومقدمو الخدمات الإحالة إلى خدمات سبل العيش، بسبب سوء الثقة في مقدرة تلك السبل على دعم الناجيات والناجين، ولأنّ جودة التدريب قد لا تعتبر إيجابية. حيث تلقى حوالي 12% من الناجيات والناجين المحتاجات والمحتاجين إلى تلك الخدمات، إما مباشرةً وإما بالإحالة إلى وكالة أخرى، ورفضت نسبة 35% منهم الإحالة. كذلك فإن النتيجة المتعلقة بالاستعمال المتزايد لمبادرات التدخل النقدي تماشى أيضاً مع الملاحظات السابقة، نظراً إلى أنّ النساء كنّ يطلبن المساعدة النقدية بدلاً من الالتحاق ببرامج سبل العيش، وذلك بقصد تأمين مساعدة نقدية لهنّ لمدة طويلة الأجل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية اللاجئين)، أو من وكالات أخرى. وقد أعرب أعضاء منظمات جمع البيانات عن الحاجة المتزايدة إلى تطبيق النهج التحويلية في برامج توعية المرأة، لتحويل تفكير النساء باتجاه تمكينهنّ، وربط مبادرات التدخل النقدي بفرص سبل العيش.

ولقد تبين بأن مبادرات التدخل النقدي أقلّ إتاحةً وتوافراً بالمقارنة مع مدى إتاحتها وتوافرها خلال العام 2021، مع حدوث انخفاض في مدى الإتاحة والتوافر بنسبة 2%، وتقليص الإحالات بنسبة 4%. ويمكن تفسير هذا الانخفاض والتقليص، وربطه بانخفاض حجم التمويل، نظراً إلى أنّ القيود والظروف التي فرضتها جائحة كوفيد - 19 دعت إلى المزيد من الدعم الذي يقدمه المانحون. وعلاوةً على ذلك، فقد لوحظ وجود تحوّل عن هذا التوجّه من قبيل مبادرات التدخل لأنّ المساعدة النقدية أخذت تُدمج، بحجم أقل، داخل إطار عمل الوكالات المعنية بإدارة الحالات، بهدف تجنّب التأسيس لها كنمط أساسي ضمن مبادرات التدخل، وقد أخذ الكثير من المنظمات يتجه نحو المزيد من مبادرات التمكين الاقتصادي المستدامة (للرّساء والعائلات) لأجل دعم الاستقلال الذاتي، والمساعدة الطويلة الأمد للعائلات المحتاجة.

لا يزال مجالين المساعدة القانونية ومجال الخدمات الأمنية يعتبران من بعض المجالات الأكثر حساسيةً في تقديم الخدمات، وذلك لأنّ أغلبية الناجيات والناجين يرفضون الإحالات، وذلك على غرار ما حصل في العام الماضي، حيث ظلّ هذان المجالان من بين المجالات الأكثر رفضاً عبر جميع الخدمات؛ إذ أعربت الناجيات والناجون عن بواعث قلقهم من تعرضهم / نّ للانتقام فيما لو سعوا إلى الاستعانة بالخدمات الأمنية، إلى جانب إعرابهم / نّ عن الخوف من الوصم بسبب الخوف من الافتقار إلى المحافظة على سرّية الحالات، والافتقار كذلك إلى تنفيذ نهج يركّز على الناجيات والناجين لدى الجهات الفاعلة في إنفاذ القانون (لوم الضحية، والطلب من الجناة التوقيع على تعهدات بدلاً من إلزامهم بقضاء مدة العقوبة في السجن). ومع ذلك، فقد رفضت النساء معظم الخدمات القانونية بسبب إلزامية التبليغ، والخشية من الوساطة مع الجناة. وعلاوةً على ذلك، فإن الإجراءات والخدمات القانونية تستغرق فترات طويلة وتكاليف مرتفعة، لا تستطيع الناجيات والناجون تحملها. وعلى الرّغم من ذلك، فقد شهد هذا العام ارتفاعاً في النسبة المئوية للناجيات والناجين الذين تلقوا المساعدة القانونية وخدمات السلامة والأمن - ومردّد هذا كلّه راجع إلى تحسين مستوى التنسيق بين المنظمات المعنية بجمع البيانات وتلك التي تقدّم الخدمات.

### الناجين/ات من العنف المبني على النوع الاجتماعي من ذوي الإعاقة %



### ج - تقديم الخدمات

تمت، في هذا العام، ملاحظة ارتفاع العدد والنسبة المئوية للحالات التي تسعى إلى طلب المساعدة، والتي أحالت نفسها بنفسها إلى الجهات التي تقدّم الخدمات؛ بمعنى أنّ الناجيات / الناجين قاموا مباشرةً بالاتصال والتواصل مع الوكالة المعنية بإدارة الحالات. ويمكن تفسير ذلك من خلال الرجوع إلى الزيادة في عدد المبادرات التي تُركّز على التواصل التثقيفي التوعوي مع الحالات، ونشر المعلومات عبر الخطوط الساخنة والقنوات الأخرى طلباً للمساعدة إما وجاهياً، وإما من خلال إدارة الحالات عبر الوسائل الافتراضية.

وقد ازدادت في هذا العام كذلك الإحالات التي يقوم بها جهاز الشرطة وقادة المجتمع، ويمكن أن ترتبط هذه الزيادة بجهود التعاون والتنسيق فيما بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية التي تقدم الخدمات، الأمر الذي يعكس أيضاً مستوى الثقة المتزايدة في جودة الخدمات التي تقدّمها تلك المنظمات.

وربما يُفسّر الانخفاض القوي في أعداد الإحالات من قطاع الإيواء بأنه يُعزى إلى معايير القبول المُقيّدة التي تُطبّق في هذا القطاع؛ إذ يتم قبول الحالات وإحالتها بدور الإيواء عن طريق الحكومة فقط، وذلك بسبب التردّد من جانب الناجيات والناجين، الذين يُفضّلون الخيارات البديلة، مثل الانضمام إلى أفراد الأسرة الممتدة، أو الحصول على المساعدة النقدية لغايات الإيواء- الانتقال إلى أماكن أخرى.

وقد تضاعف عدد الحوادث التي وقعت في المدارس وتم الإفصاح عنها، من العام 2021 وحتى العام 2022، وذلك راجعاً إلى تنفيذ برامج محدّدة ومفضّلة حسب الطلب والحاجة، وإلى ارتفاع عدد جلسات التوعية فيما يتعلّق بالخدمات التي تستهدف المدارس الحكومية. وقد أتاح اقتراح هذا الارتفاع المرتبط بإعادة استئناف الالتحاق بالصفوف الدراسية في المدارس بكامل طاقتها الاستيعابية، بدلاً من التعليم الإلكتروني عن بعد، المجال أمام ازدياد عدد الإحالات.

وثمة ملاحظة أخرى تتمثّل في انخفاض الإحالات من الجهات الفاعلة من غير المتخصّصين (في القانون، والصحة، والدعم النفسي الاجتماعي) بالرّغم من تنفيذ برامج بناء القدرات المستمرة، والتي تُعنى بالإحالات الآمنة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي لمثل هذه الفئات، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فقد طرحت المنظمات نهج (مقاربة) «المركز الشامل» لتوفير الكثير من الخدمات، مثل الدعم النفسي الاجتماعي، والمشورة القانونية، باستثناء خدمة المساعدات النقدية (لمجالات الصحة، والقانون وسبل العيش)؛ بمعنى أنّ تقدّم هذه الخدمات داخل مقرّ و / أو مكان إقامة المنظمة نفسها. وهناك زيادة في توفير هذه الخدمات التي تقدّم مباشرة عن طريق مقدّم خدمات إدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإحالات من الجهات الفاعلة الأخرى من غير المتخصّصين.

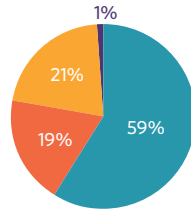
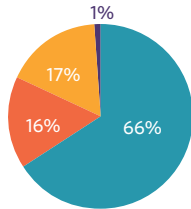
## تقديم الخدمة

■ الخدمة فُدمت ■ أُحيلت ■ رُفضت ■ غير متوفرة

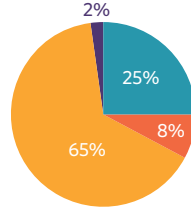
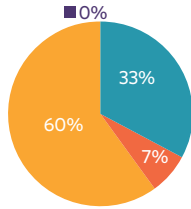
2022

2021

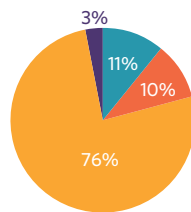
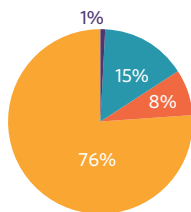
## الخدمات الطبية / الصحة



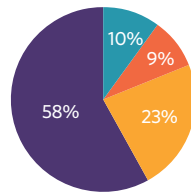
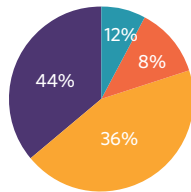
## الخدمات القانونية



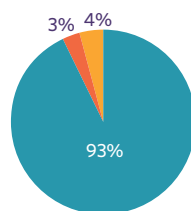
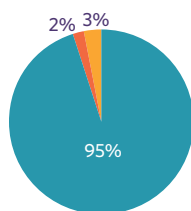
## خدمات الأمن والسلامة



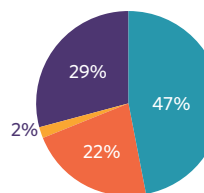
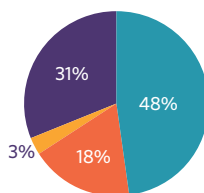
## خدمات سبل العيش



## الخدمات النفسية

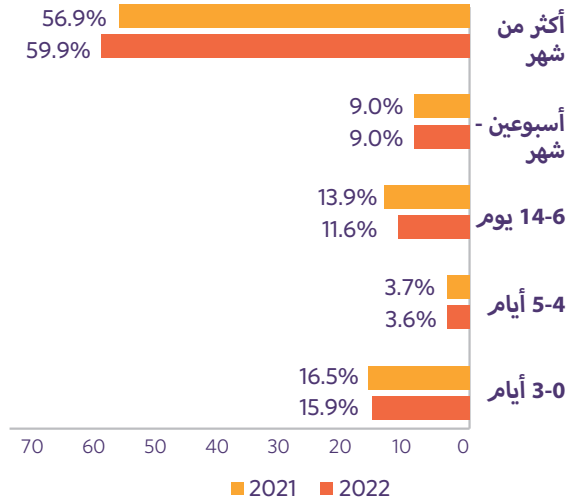


## المساعدات المالية



# مجالات 4 التركيز المحورية

## الوقت بين وقوع الحادث والإفصاح



## ب- اتجاهات إيجابية للإحالات من الشُرطة ... ومن المنظمات غير الحكومية الأخرى ومنظمات المجتمع المحلي حيث تظلّ الإحالات إلى الخدمات القانونية وإلى خدمات سبل العيش هي الأقلّ استخدامًا.

وبالإضافة إلى الجهود التعاونية التي تبذلها منظمات المجتمع المحلي التي عملت على مساعدة الناجيات والناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي في عمليات الوصول إلى الخدمات والإفصاح عن حوادث العنف، فقد لوحظت، في هذا العام، زيادةً مهمّةً في عدد الإحالات من الجهات الفاعلة الشُرطية. ومن الممكن أن تكون هذه الإحالات قد تحقّقت نتيجةً للجهود المباشرة التي يبذلها مقدمو خدمات الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي بمشاركة الجهات الفاعلة الشُرطية نفسها بهدف رفع مستوى القدرات، والمشاركة في الاجتماعات التنسيقية والدورات التدريبية المختصة بتقديم خدمات الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي، وبمجالات الممارسات العملية ذات العلاقة المشتركة فيما بينهما. فقد أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية اللاجئين)، بمشاركة جهات فاعلة شُرطية عديدة، عددًا من الدورات التدريبية حول الإحالات الآمنة، ركّزت بشكل خاص على الاستجابة المستنيرة (المستندة إلى المعلومات) للصدّات في حالات الإفصاح عن حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي، ومعرفة كيفية الاستجابة لها بأمان وبشكل فعّال، ثمّ إحالتها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد عقدت في هذا العام أيضًا جلسات توعوية بمشاركة الكوادر الشُرطية وكوادر وزارة الداخلية، تتعلّق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي والإحالات.

وقد شهد هذا العام أيضًا جهودًا تُعنى بالتنسيق الاستراتيجي، بهدف شمول الناجيات والناجين (من العمال المهاجرين وضحايا الاتجار بالبشر) المحليين من الجهات الفاعلة الشُرطية والأمنية. كذلك لوحظ بأن الخدمات القانونية تعتبر مجالًا يُعزّز الإحالة من الجهات الفاعلة الأمنية والشُرطية، نظرًا إلى أنّ مقدّمي خدمات الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي يُقدّمون تلك الخدمات مجّانًا.

## أ- الفترة الزمنية بين تاريخ وقوع الحادث وبين تاريخ الإفصاح عنه مستمرة في الانخفاض

فقد انخفضت الفترة الزمنية بين وقوع الحادث وإجراء المقابلة الشخصية / تاريخ الإفصاح عنها بنسبة 3%، بالنسبة إلى الحالات التي يتم فيها الإفصاح عن الحادث بعد مرور أكثر من شهر على وقوعها، مع ازدياد معدلات الإحالة الذاتية (من الناجيات والناجين).

بالبناء على العمل المُهمّ الذي قامت بتنفيذه الجهات مقدمة الخدمات للاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي في الأردن والشركاء المعنيين، فقد اتّضح وجود اتّجاه يتمثّل في انخفاض الفترة الزمنية بين تاريخ وقوع حادث العنف المبني على النوع الاجتماعي، وبين تاريخ الإفصاح عنه (أقلّ بنسبة 3% عمّا كان عليه في العام 2021). وتُشير هذه النتيجة إلى بضع اتجاهات إيجابية ساهمت في ارتفاع مستوى الوعي، والتنسيق بين الجهات الفاعلة المحلية، وجهود التواصل التثقيفي التوعوي في نشر المعرفة عن إمكانية الوصول إلى خدمات الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وإضافةً إلى ذلك، يُشير هذا الاتّجاه إلى ارتفاع مستوى الثقة بين الناجيات والناجين، وبين مقدمي الخدمات، ممّا يُشجّع الأشخاص (الناجين / ات) على الإفصاح عن حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي خلال فترة زمنية أقلّ من المعتاد، كما يشير إلى حدوث انخفاض في الحواجز التي تحول دون الوصول إلى الخدمات، فقد أصبح المزيد من أفراد المجتمعات قادرين على تحديد أماكن مقدمي خدمات إدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي، فضلًا عن قدرتهم أيضًا على القيام بذلك بصورة مستقلة عن غيرهم (من دون الحاجة إلى الخضوع للخطوات العملية لإدارة الحالات)، وذلك من خلال الإحالة الذاتية المباشرة إلى مقدمي الخدمات المتخصّصين، مثل مقدّمي الخدمات الصحية، والمساعدة النقدية، والخدمات القانونية، وما إلى ذلك.

كذلك تمت ملاحظة عدد متزايد من الناجين / ات الذين أقادوا بأنهم كانوا قادرين على إحالة أنفسهم من خلال الإحالة الذاتية في العام 2022، ويُمكن القول أيضًا بأن الاستعمال المستمرّ للخطوط الساخنة والهواتف المحمولة وخدمات الإنترنت، وتحديدًا تلك المتعلقة بإدارة الحالات عبر الوسائل الافتراضية، بعد جائحة «كوفيد-19»، قد قلّصت من وجود الحواجز التي تحول دون الوصول إلى الخدمات، والتي كانت قائمة في السابق، ومنها مثلًا التحديات الاجتماعية الاقتصادية المتعلقة بالتنقل والمواصلات، وما يترتّب على رعاية الأطفال من الوقت والمال، وجملّة الترتيبات الأخرى ذات الصلة.<sup>12</sup> وعلاوةً على ذلك، فقد أدّى تأسيس البرامج والخدمات التي تقودها منظمات المجتمع المحلي إلى إحداث تأثير إيجابي في بناء الثقة مع المجتمعات المحلية، ورفع مستوى توعيتها بتوافر الخدمات، مما مكّن من المساهمة في تقليص الفترة الزمنية اللازمة للوصول إلى أحد مقدّمي خدمات الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي بعد وقوع حادث العنف.

١٢ ليس الخطوط الساخنة والهواتف المحمولة فحسب؛ تقديم خدمات الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي أثناء انتشار جائحة «كوفيد-19»، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) <https://www.unicef.org/documents/gender-based-violence-service-provision-during-covid-19>

# 5 التوصيات

## النتيجة الرئيسية

## التوصية

لوحظ تفضيل الناجيات والناجون تطبيق نهج "المركز الشامل" "One stop shop"، نظرًا لاستمرار مشاهدة حجم متزايدٍ من الإحالات الداخلية المقبولة من قبل الناجيات والناجون.

التخطيط الاستراتيجي مع الشركاء والجهات الحكومية المحلية بشأن كيفية تطبيق نهج "المركز الشامل"، وآليات تكييف إجراءات العمل الموحدة المعمول بها حاليًا استجابة لهذه التوصية. كذلك يمكن إجراء تقييم للفجوات التي تحتاج إلى المعالجة بغية تحقيق هذا الهدف.

وصلت غالبية الناجين / ات إلى الخدمة بعد مرور أكثر من شهر على الحادث على الرغم من انخفاض الوقت في طلب المساعدة.

- تدعو الحاجة إلى إجراء دراسة للعوائق التي تحول دون التماس المساعدة، والتأخر في التماسها.

- الاستمرار في تعزيز النهج المجتمعية القائمة على الابتكار في نشر المعلومات المتعلقة بتوافر خدمات إدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي، والمعالجة السريعة لضحايا الاغتصاب.

- ربما يُعتبر "المركز الشامل" للخدمات المتكاملة، ومعها خدمة إدارة الحالات، الاستراتيجية الأكثر فعالية لزيادة فرص الإحالة الناجحة، وتعزيز الاتجاهات نحو الإحالات الذاتية.

انخفضت حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي التي أفصحت عنها الفتيات بالمقارنة مع السنوات السابقة.

- تطوير نهج قائم على الابتكار يساهم في تسهيل الوصول إلى الفتيات اليافعات والشابات المتزوجات، وتحديدًا فيما يتعلق بإمكانية وصولهن إلى خدمات الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

- تعزيز التعاون والارتقاء بالمبادرات المشتركة والإحالات الآمنة مع الجهات الفاعلة في مجال التعليم، ومجال حماية الطفل، بقصد تخفيف مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي الممارس ضد الأطفال، بمن فيهم الفتيات اليافعات / الفتيان اليافعون، وبشكل خاص، ضد زواج الأطفال، والإساءة الجنسية والاستغلال الجنسي. ويُمكن التأسيس لذلك من خلال إقامة الشراكات مع جهات تسيق متكاملة من مقدمي خدمات متخصصين في الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي، في هذه الجهود، بهدف زيادة إمكانية الوصول إلى خدمات إدارة الحالات، والعمل جارٍ على تنظيم ورشة عمل في العام 2023 لتوضيح مسارات العنف المبني على النوع الاجتماعي للجهات الفاعلة غير المعنية بهذا النوع من العنف، وللجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل.

بلغت نسبة الحوادث التي أفصحت عنها الأشخاص الناجون من ذوي الإعاقة 1,5% فقط من إجمالي الحالات. وتماشياً مع الاتجاهات في السنوات السابقة، فقد قام الأشخاص من ذوي الإعاقة الجسدية بالتبليغ عن هذه الحوادث مقارنة بمن بلغوا عنها من الأشخاص من ذوي الإعاقة العقلية.

- العمل مع المنظمات المختصة في إدماج الأشخاص من ذوي الإعاقة لزيادة مستوى التواصل التثقيفي التوعوي، وبناء قدرات مقدمي خدمات الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي على التعامل مع الناجيات والناجين من ذوات ذوي الإعاقة، وبشكل خاص مع الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة العقلية.

- إدماج عمليات تقديم خدمات إدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال ضباط الارتباط المُعيّنين في الوكالات التي تعمل على الخدمات، والمهارات والاحتياجات الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تقوم بتقديمها.

- الحدّ من التحديات المتعلقة بإمكانية الحصول على الخدمات عن طريق تخصيص الموارد اللازمة للترجمة باستخدام لغة الإشارة، وبالوسائل الأخرى لرفع مستوى التوعية للأشخاص ذوي الإعاقة على اختلاف تنوعهم، استناداً إلى الدراسات والنماذج المُثبتة.

- إشراك مقدمي الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة في المجالات المختلفة، مثل الدعم النفسي الاجتماعي، وحملة التوعية وبرامج الرعاية الوالدية.

## النتيجة الرئيسية

## التوصية

يُشكل الاعتداء الجنسي والاغتصاب بعض أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي الأكثر شدةً، وما يصاحبهما من العواقب المُهدّدة للحياة، ومع ذلك فهي تعتبر أقلّ أشكال العنف التي تشهد قُصوراً في التبليغ عنها.

لمواجهة الوصم، والترويج للنهج الذي يركز على الناجيات والناجين:

- الدعوة إلى وضع تعريف واسع النطاق للاغتصاب في القانون.
- التعاون مع مقدّمي الخدمات الصحية وخدمات إدارة الحالات لتوفير الرعاية المُركّزة على الناجيات والناجين.
- الانخراط مع المجتمعات لتحسين إمكانية وصول الناجيات والناجين من الاغتصاب إلى الخدمات، وبناء ثقّتهم بها.
- العمل مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية اللاجئين) والمركز الوطني لشؤون الأسرة، للدعوة إلى / مناصرة النّهج المُركّزة على الناجيات والناجين.

تظلّ الخدمات الأمنية / الشرطيّة هي الخدمات الأعلى رُفصاً من قبل الناجين / الناجيات، بين جميع الخدمات، لأن الناجيات والناجين عبّروا عن مخاوفهم من الانتقام فيما لو سعوا إلى الحصول على المساعدة من الشرطة، إضافةً إلى مخاوفهم من الوصم بسبب الخوف من الافتقار إلى السريّة، والافتقار إلى النّهج المُركّز على الناجيات والناجين ضمن إطار جهات إنفاذ القانون الفاعلة (لوم الضحية، الطلب من الجناة التوقيع على تعهدات بدلاً عن قضاء مدة العقوبة في السجن).

- إجراء المزيد من البحوث في تأثير التبليغ الإلزامي على سلوكيات طلب المساعدة، والعمل مع هيئات إنفاذ القانون على تطبيق النّهج المُركّز على الناجيات والناجين.

- استعراض (مراجعة) نهج التدريب والعمل على التوجهات ونهج التدريب التوجيهي / الإرشادي

تستمر خدمات سُبل العيش في بيان الفجوة الكبرى في الخدمات المتوفرة

- تقوية فرص سُبل العيش التي تستهدف الناجيات والناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي، والمرتبطة بإدارة الحالات، وذلك من خلال إبرام مذكرات تفاهم أو تنفيذ برامج مشتركة.

تصوّر وجود ثقة أكبر في منظمات المجتمع المحلي

- تحديد منظمات المجتمع المحلي، التي تقدم خدمات إدارة الحالات داخل المجتمع، وتقييم الأسباب التي تدفع المستفيدين / ات إلى التماس المساعدة من هذه المنظمات .

- تحسين جهود التنسيق وتقديم التدريب التوجيهي، وبناء القدرات لتحسين مهارات إدارة الحالات لدى منظمات المجتمع المحلي.





أعدّ هذا التّقرير بالتّسيق والتّعاون مع المنظمات التالية:

